

بينها ارتباط ومناجاة فما يقوم بالقلب من الشعور والحال
يوجب امورا ظاهرة وما يقوم بالظاهر من سائر الاعمال يوجب
للقلب شعورا واحوالا وقد بعث الله محمد صلى الله عليه وسلم بالحكمة
التي هي سنة وهي الشريعة والمنهاج الذي شرعه لم يكن من هذه
الحكمة ان شرع له من الاعمال والاقوال ما يبين سبيل المفضوب
عليهم والضالين فامر بمخالفتهم في الهدى الظاهر وان لم يظهر
لكثير من الخلق في ذلك مفسدة لافور منها ان المشاركة في الهدى
الظاهر يورث تناسبا وتشابها بين المشايخين تفوق الموافقة
تمام في الاخلاق والاعمال وهذا امر محسوس فان اللابس ثياب
اهل العلم مثلا يجرد من نفسه نوع انضمام الهمم واللابس ثياب
الحند المقاتلة مثلا يجرد من نفسه نوع تخلق باخلاقهم وبصيرتهم
متفاضلا لذلك الا ان يمنع مانع ومنها ان مخالفة في الهدى
الظاهر توجب عباينة ومفارقة توجب الانعطاء عن موجبات
الغضب واسباب الضلال والانطوائ على اهل الهدى والرضوان
وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين واعدا
الخاسرين وكلما كان القلب اتم حيوة واعرف بالاسلام الذي هو
الاسلام الذي لست اعني مجرد التزيم بظواهره او باطنه مجرد الاعتقاد
من حيث الجملة كان احساسه بمفارقة الميهور والنضاري باطننا
وظاهر اتم وبعده عن اخلاقهم الموجودة في بعض المسلمين اسد
ومنها ان مشاركتهم في الهدى الظاهر يوجب الاختلاط الظاهر حتى
يدفع التمييز ظاهرا بين المهديين المرضيين وبين المفضوب عليهم
والضالين الى غير ذلك من الاسباب للحكمة هذا اذا لم يكن ذلك الهدى
الظاهر الامباحا محضا لو تجرد عن مشابهمه فاما ان كان من
موجبات كفرهم كان شعبة من شعب الكفر فموافقهم فيه موافقة
في نوع من انواع معاصيهم فهذا الصل ينبغي ان يتفطن له **فصل**

لما كان

لما كان الكلام في المسئلة الخاصة قد يكون مندرجا في قاعدة عامة
بداية كبر بعض ما دل على الكتاب والسنة والاجماع على الامر بمخالفة
الكفار والنهي عن مشابهمهم في الجملة سواء كان ذلك عاما في جميع
انواع المخالفات او خاصا ببعضها وسواء كان امر اجاب او امر استحباب
ثم يتعدنا ذلك بما يدل على النهي عن مشابهمهم في اعيادهم خصوصا
وهنا نكتة قد نبهت عليها في هذا الكتاب وهو ان الامر بموافقة
قوم او مخالفتهم قد يكون لان نفس قصد موافقتهم او نفس موافقتهم
مصلحة وكذلك نفس قصد مخالفتهم مصلحة بمعنى ان ذلك الفعل
يتضمن مصلحة للعباد ومفسدة وان كان ذلك الفعل الذي حصلت
به الموافقة لو تجرد عن الموافقة والمخالفة لم تكن فيه تلك المصلحة والمفسدة
ولهذا نحن نتبعض بنفس حثا بعنتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وللابيين في اعمال لولا انهم فعلوها لم ينفذوا لان لا يكون لنا صلح
لما يورث ذلك من محبتهم واستلاف قلوبنا بقلوبهم وان ذلك يدعونا الى
الموافقته في امور اخرى الى غير ذلك من الفوائد كذلك نتبعض بكتابتنا
بموافقتنا للكافرين في اعمال لولا انهم يفعلونها لم نتبعض بفعالها وقد يكون
الامر بالموافقة والمخالفة لان ذلك الفعل الذي يوافق او يخالف فيه
متضمن للمصلحة والمفسدة ولو لم يفعلوه لكن عبر عنه بالموافقة والمخالفة
على سبيل الدلالة والتعريف فتكون موافقتهم دليلا على الموافقة ومخالفتهم
دليلا على المخالفة واعتبار الموافقة والمخالفة على هذا التقدير من باب
قياس الدلالة وعلى الاول من باب قياس العلة وقد يجمع الامر ان اعني
الحكمة الناشئة من نفس الفعل الذي وافقتهم او خالفناهم فيه ومن
نفس مشاركتهم فيه وهذا هو الغالب على الموافقة والمخالفة للامور ربهما
والمهدي عنهما فلا بد المتفطن لهذا المعنى فانه يعرف معنى نهي الله لنا
عن اتباعهم وموافقتهم مطلقا وعقيدا واعلم ان دلالة الكتاب على خصوص
الاعمال وتفصيلها انما يتبع بطريق الاجمال والعموم والاستلزام وانما السنة

توقف على هذه
النكتة